

Distr.: General
26 June 2012
Arabic
Original: English

المجلس



الدورة الثامنة عشرة

كينغستون، جامايكا

٢٧-١٦ تموز/يوليه ٢٠١٢

القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية التي اعتمدها الدول المزمّية وغيرها من أعضاء السلطة الدولية لقاع البحار فيما يتعلق بالأنشطة في المنطقة

تقرير الأمين العام

إضافة

المكسيك

١ - في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قدمت سفارة المكسيك بجامايكا بمذكرة الشفوية رقم ٢٤٦٢ إلى أمانة السلطة الدولية لقاع البحار تقريراً عن قوانين المكسيك وأنظمتها وتدابيرها الإدارية بشأن التعدين تحت الماء، ومنشورين من وزارة البيئة والموارد الطبيعية بالمكسيك، بما في ذلك (أ) دليل لعرض بيانات الآثار البيئية لقطاع التعدين (متاح للاطلاع عليه بالنقر على الرابط التالي: http://tramites.semarnat.gob.mx/Doctos/DGIRA/Guia/MIAParticular/g_minera.pdf)؛ و (ب) تحليل لأوجه القصور والتقصور في حفظ التنوع البيولوجي البحري في المحيطات والسواحل والجزر المكسيكية (متاح للاطلاع عليه بالنقر على الرابط التالي: www.biodiversidad.gob.mx/pais/pdf/LibroGapMarino.pdf).

٢ - وللمساهمة في تجميع السلطة للأطر القضائية الوطنية ذات الصلة ووضع "قوانين نموذجية" بشأن التعدين تحت الماء، أعد التقرير لإحاطة السلطة علماً بالقوانين والقواعد والأساليب الإدارية المتصلة بالمسائل البيئية المتعلقة بمناطق التعدين داخل حدود الولاية الوطنية



الرجاء إعادة استعمال الورق

290612 280612 12-39112 (A)



للمكسيك. ووفقا لما جاء في التقرير، لم توضع حتى الآن قوانين أو قواعد أو أساليب إدارية محددة تتصل بالأنشطة الجارية في المنطقة، ولم يُبلغ عن القيام بأي أنشطة تعدين في المناطق البحرية الخاضعة لولاية المكسيك. ولكن، ومنذ تعديل قانون التعدين المكسيكي في عام ٢٠٠٥، اعتُبر قاع البحار العميقة حيزا يمكن فيه منح امتياز للتنقيب عن المعادن واستغلالها. وينص القانون الاتحادي المكسيكي للمحيطات على أن الأشغال وأنشطة الاستغلال التي تتم في الجزر وقاع البحار العميقة وباطن أرض المنطقة الاقتصادية الخاصة، وفي المناطق المحمية الطبيعية والمياه الإقليمية الوطنية للمكسيك، لا يمكن إجراؤها إلا بإذن أو تصريح أو امتياز ممنوح من السلطات المختصة لكل من هذه المناطق البحرية، عملا بالقواعد والمعايير والسياسات التي يقضي بها القانون الاتحادي للمحيطات ولوائحها، إلى جانب القوانين البيئية السارية في المكسيك.

٣ - وتغطي التشريعات والتدابير الإدارية البيئية المتصلة بأنشطة التعدين في المناطق البحرية الخاضعة للولاية الوطنية للمكسيك أربعة مجالات رئيسية، هي (أ) تقييمات الأثر البيئي؛ (ب) الرصد؛ (ج) إنشاء مناطق محمية طبيعية؛ (د) تحديد النظم الإيكولوجية السريعة التأثر في البحار العميقة. ويرد في التقرير تفصيل لهذه المجالات الأربعة وقد أجزتها أمانة السلطة كما يلي.

٤ - إجراءات تقييم الأثر البيئي ينظمها أساسا القانون العام للتوازن الإيكولوجي وحماية البيئة المكسيكي، ولائحته المتعلقة بتقييم الأثر البيئي. والهيئة الاتحادية المسؤولة عن أداء هذه المهمة هي وزارة البيئة والموارد الطبيعية، المسؤولة عن تقييمات الأثر البيئي والإذن بالقيام بأنشطة للتنقيب عن المعادن واستغلالها. وقد نشرت الوزارة دليلا لعرض البيانات المتعلقة بالأثر البيئي فيما يتعلق بقطاع التعدين (انظر الفقرة ١ أعلاه)، وهو وثيقة مرجعية ترمي إلى مساعدة القائمين بأنشطة أو مشاريع التعدين على عرض نتائج تقييماتهم للآثار البيئية على النظم الإيكولوجية بطريقة منظمة وواضحة ومكتملة. وفي المكسيك، يعتبر تقييم الأثر البيئي جزءا من مهام التخطيط وبالتالي فهو شرط مسبق عند تقديم نشاط أو مشروع للموافقة عليه. ويُعتبر من المفيد إعداد مخططات لسير العمل لتقييم الأثر البيئي بوصفه استراتيجية لتيسير أعمال الإطار الموحد في هذا المجال. ويعرض التقرير أيضا تفاصيل إجراءات تقييم الأثر البيئي في المكسيك.

٥ - ورصد أنشطة التعدين التي يجري القيام بها في المنطقة البحرية الخاضعة للولاية الوطنية للمكسيك أمر إلزامي، ينظمه القانون العام للتوازن الإيكولوجي وحماية البيئة، واللائحة المتعلقة بتقييم الأثر البيئي. ووفقا للقانون العام، فإن وزارة البيئة والموارد الطبيعية هي السلطة المأذون لها بأن تقوم من تلقاء نفسها أو بتكليف من وزير البحرية، بإجراءات التفتيش ورصد الامتثال في المناطق البحرية المكسيكية. وهناك جزاءات توقع على عدم الامتثال، حسب

المقتضى. وتنص لائحة تقييم الأثر البيئي أيضا على أن تقوم وزارة البيئة والموارد الطبيعية، عن طريق المدعي العام لشؤون البيئة، بإجراء التفتيش ورصد الامتثال للترتيبات الواردة في تلك اللائحة، وفرض كل التدابير الأمنية والجزاءات التي تعتبر منطبقة على حالة بعينها.

٦ - ويعتبر إنشاء مناطق محمية طبيعية وتحديد النظم الإيكولوجية السريعة التأثر في البحار العميقة أدوات إضافية لحماية وصون البيئة البحرية. ويشير التقرير إلى أنه، بالرغم من أن النظام القضائي المكسيكي لم يكن يتوقع أن تنطبق ترتيبات معينة بصفة خاصة على تحديد النظم الإيكولوجية السريعة التأثر في قاع البحار العميقة، فإن تلك النظم الإيكولوجية يمكن حمايتها بإنشاء مناطق محمية طبيعية. وقد ورد تنظيم لفئات المناطق الطبيعية المحمية الخاضعة للسلطة الاتحادية وإجراءات إنشائها وسائر التدابير القضائية المتصلة بتلك المناطق في المادة الأولى من الجزء الثاني من القانون العام للتوازن الإيكولوجي وحماية البيئة، وفي قواعد القانون العام الخاصة بالمسائل المتصلة بالمناطق المحمية الطبيعية. وتنص المادة ٥١ من القانون العام على أنه من أجل صون وحماية النظم الإيكولوجية البحرية وتنظيم التمتع المستدام بالنباتات والحيوانات المائية في المناطق البحرية المكسيكية، يمكن إنشاء مناطق محمية طبيعية في شكل محميات غلاف حيوي، ومنتزهات وطنية، ومعالم طبيعية، ومناطق نباتات وحيوانات محمية، وملاذات. وتحدد المادة ٥١ أيضا التنسيق بين وزارة البيئة والموارد الطبيعية ووزارة المناطق البحرية من أجل إنشاء هذه المناطق المحمية الطبيعية وإدارتها ورصدها. وتنظم القواعد المتعلقة بالمناطق المحمية الطبيعية أيضا استخدام العمالة المسموح بها وحالات الحظر وإجراءات الحصول على إذن من وزارة البيئة والموارد الطبيعية عن طريق اللجنة الوطنية للمناطق المحمية الطبيعية، من أجل تيسير أعمال التنقيب عن المعادن واستغلالها في المناطق المحمية الطبيعية.

٧ - وفيما يخص تحديد النظم الإيكولوجية السريعة التأثر في قاع البحار العميقة، جرت صياغة سياسة بيئية وطنية في الآونة الأخيرة في المكسيك من خلال الوثيقة المعنونة "السياسة البيئية الوطنية للتنمية المستدامة للمناطق المحيطة والساحلية المكسيكية: استراتيجيات صيانتها واستخدامها بشكل مستدام (انظر A/61/372، المرفق). وكان أحد التطورات المتصلة بالاستراتيجية المتعلقة بهذه السياسة هو عملية تحديد أماكن التحضير لصون التنوع البيولوجي البحري. وجرى أيضا تحديد نظم إيكولوجية قيّمة في قاع البحار العميقة. وتشكل هذه الجهود إطارا مرجعيا لاتخاذ القرارات وتحديد الأولويات المتصلة بالنظم الإيكولوجية البحرية، لتحسين المعرفة بالموارد الطبيعية وصونها وإدارتها المستدامة.

قائمة بالتشريعات الوطنية

المكسيك

- ١ - القانون العام للتوازن الإيكولوجي وحماية البيئة (Ley General del Equilibrio Ecológico y la Protección al Ambiente)، الجريدة الرسمية للاتحاد، ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨. جرى تعديله واستكماله في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢.
- ٢ - لائحة القانون العام للتوازن الإيكولوجي وحماية البيئة المتعلقة بتقييم الأثر البيئي (Reglamento de la Ley General del Equilibrio Ecológico y la Protección al Ambiente en Materia de Evaluación del Impacto Ambiental)، الجريدة الرسمية للاتحاد، ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٠. جرى تعديله واستكماله في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢.
- ٣ - الولايات المتحدة المكسيكية. قانون التعدين، الجريدة الرسمية للاتحاد، ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢. عدل بتاريخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.
- ٤ - السياسة البيئية الوطنية للتنمية المستدامة للمناطق المحيطة والساحلية المكسيكية: استراتيجيات صيانتها واستخدامها بشكل مستدام (انظر A/61/372، المرفق).